

■ بروتوكول تعاون بين اتحادي الغرف التجارية البلغارية والليبية



وأكد الوكيل عقب توقيع الاتفاقية أن "هناك رغبة شديدة لدى بلغاريا في المشاركة في إعمار ليبيا خلال الفترة المقبلة، ومن المتوقع أن تشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين طفرة كبيرة خلال الفترة المقبلة".
ومن جهته أبدى الوفد البلغاري استعداده زيادة التعاون مع الجانب الليبي في عدة مجالات من أجل إعادة إعمار ليبيا.
المصدر (موقع اتحاد الغرف التجارية المصرية، بتصرف)

وقّع كل من اتحادي الغرف التجارية البلغارية والليبية اتفاقية وبروتوكول تعاون، بهدف تنشيط التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري بين كلا من ليبيا وبلغاريا، وذلك في مقر اتحاد الغرف التجارية المصرية في القاهرة. وقد وقع الاتفاقية عن الجانب الليبي رئيس غرفة بنغازي الليبية صالح العبيدي وعن الجانب البلغاري رئيس الغرف التجارية البلغارية مينيشو يانيف، وذلك بحضور رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية أحمد الوكيل، وأمين عام الاتحاد الدكتور علاء عز.

■ الحكومة المصرية تقرر مشروع موازنة 2020-2019



بشهادة المؤسسات الدولية ومجتمع المستثمرين والمؤشرات المالية للدولة، حيث نجحنا في زيادة حجم الفائض الأولى بالموازنة العامة إلى 21 مليار جنيه، وارتفعت الإيرادات الضريبية مما نتج منه عدم طلب أي اعتمادات إضافية للموازنة العامة للعام المالي الحالي".
المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

أقرت الحكومة المصرية مشروع موازنة السنة المالية 2019 - 2020، حيث تستهدف الموازنة خفض الدين العام إلى 89 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض أولي بنحو اثنين في المئة من الناتج المحلي، وخفض العجز الكلي إلى نحو 7.2 في المائة.
وبحسب تقرير وزارة المالية عن شهر فبراير (شباط) بلغ إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة، المحلي والخارجي، في يونيو 2018 ما يساوي 97.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
وفي هذا الصدد، أوضح وزير المالية المصري محمد معيط أن "الحكومة تستهدف على مدار السنوات الثلاث المقبلة خفض التدرجي لمعدل الدين العام إلى 80 في المائة من الناتج بنهاية يونيو 2022، وتحقيق فائض أولي سنوي مستدام في حدود اثنين في المائة حتى 2020 - 2021".
وقال: "الوضع المالي الحالي للاقتصاد المصري يعد أفضل من السابق

■ الكويت: استثمارات بـ 600 مليار دولار في مشروع منطقة الشمال الاقتصادية



وكانت وكالة "بلومبيرغ" الأميركية، كشفت عن أنّ الكويت والصين تخططان لإنشاء صندوق استثماري بقيمة 10 مليارات دولار للاستثمار في البلدين، باسم "صندوق طريق الحرير الصيني الكويتي".
المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

كشف نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الكويتي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، عن أنّ مشروع منطقة الشمال الاقتصادية الذي تعتمز الكويت تنفيذه سوف يستوعب استثمارات تقدر بما يقارب 600 مليار دولار بشرط أن تكون القوانين المنظمة لهذه المنطقة جذابة وأوضح أنّ "جاذبية القوانين تتحقق بوجود قواعد ضريبية جذابة والتخلص من البيروقراطية الحكومية"، لافتا إلى أنّ "التوجه إلى منطقة شمال البلاد لإقامة مشروع الحرير والمشاريع الأخرى كان بسبب طبيعة العلاقات السياسية والجغرافيا الطبيعية التي تساعدنا على الاتصال بالعالم البعيدة".
وقال: "هناك دراسة لدمج الجزر الخمس مع مدينة الحرير بالتعاون مع الصين لجعلها منطقة دولية، حيث يعدّ المشروع بمثابة هونغ كونغ جديدة".
وأكد أنّ "البضائع التي تريد المرور إلى جهة الشمال عن طريق بحر الخليج لا يوجد لها إلا طريقان هما الكويت أو الأشقاء في العراق ونحن ندعم فكرة تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري".

■ الميزان التجاري القطري يهبط بنسبة 1.9 في المئة



الصادرات القطرية بنسبة 9.7 في المئة، وبالرغم من انخفاض الواردات بنسبة 3.9 في المئة.
هذا وبلغت قيمة صادرات قطر من الغاز في شباط (فبراير) الماضي نحو 14.5 مليار ريال ومن النفط والزيوت المعدنية الخام 3.4 مليار ريال.
المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

هبط فائض الميزان التجاري القطري خلال شهر شباط (فبراير) الماضي بنسبة 1.9 في المئة على أساس سنوي، إلى 13.77 مليار ريال بضغط من تراجع قيمة الصادرات بنسبة 0.5 في المئة إلى 22.26 مليار ريال، وارتفاع قيمة الواردات بنسبة 2 في المئة إلى 8.5 مليار ريال، وذلك وفقا لبيان جهاز التخطيط الإحصاء القطري.
وعلى أساس شهري فقد تراجعت قيمة الفائض التجاري لقطر في شباط (فبراير) الماضي بنسبة 13 في المئة على خلفية هبوط إجمالي